

هنية. الضنية

البلدية مصطفى عريس. وقد كشف في حديث مع «الأخبار» أن م. ح. بحجة امتلاكه لأرض زراعية تمر فيها قناة ري أساسية لنبع السكر، بات يحتكر مياه النبع، يتسمر في المكان مع أربعة من «زلمه» شاهرين أسلحتهم. يطالب أبناء نمرين والقرى المجاورة بدفع مبالغ مالية خيالية لقاء السماح لهم بالاستفادة من مياه النبع التي هي ملك لكل أهالي الضنية. يحول المياه إلى القنوات التي يريد، ويتحكم بال«سكور» الموجودة. لا أحد يجرؤ على الاقتراب

منه لأنه «مدعوم من رئيس البلدية وأحد الأمنيين المعروفين في المنطقة». ويضيف الراوي: «أكثر المتضررين هم أبناء بلدتي قرصيتا والسفيرة، لأن المياه تمر بعدد كبير من القرى قبل أن تصل إلى حقولهم. وعندما نفذ صبر المزارعين، ألفت لجنة من 20 شخصاً من فاعليات قرى الضنية، تعمل على عقد اجتماعات لحل المشكلة، وحقن الدماء بين أهالي المنطقة الواحدة». وعلمت «الأخبار» أن مصلحة مياه الضنية تقدمت بشكوى ضد الممارسات التي يقوم بها م. ح. عند نبع السكر، إلى محافظ الشمال رمزي نهر.

كذلك أدى شح المياه وانقطاعها عن قرى الضنية إلى وقوع العديد من المشاكل بين المزارعين أنفسهم. ففي بطرمان التي تبعد من أفقر مناطق الضنية، سجل الكثير من الخلافات بين المزارعين على أحقية ري الأراضي. كذلك ستتحول المساحة الزراعية الباقية فيها إلى يباس، ولن يتمكن الأهالي من زراعة أي نوع من الزراعات الصيفية التي كانت قد عادت إلى الحياة في السنوات الماضية، وفق أحد المزارعين. أما بلدنا كفرحبو وعزقي، فيعتمد المزارعون فيها على نبع سير لري حقولهم. ونتيجة لسوء حال قنوات الري، وتسرب جزء كبير من المياه فيها، عانت البلدتان باكراً من شح المياه. وقد أثر مزارعوها الاستعاضة عن زراعة الفاكهة التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، بزراعة الخضار الصيفية كالبنندورة الجردية واللوبياء.

أما في المنية، التي تراجعت فيها نسبة الزراعة مع الهجمة العمرانية الأخيرة بنسبة 80%، فقد أدت قلة المتساقطات إلى جفاف عدد كبير من الآبار التي يحفرها الأهالي في أراضيهم عشوائياً بغية الاستفادة من المياه الجوفية للشرب والاستخدام المنزلي. ويشير أحد المزارعين إلى أن «كمية المياه التي تصل إلى المنية من نهر البارد ونبع عيون السمك كافية لسد حاجة المزارعين، لو وزعت بنحو صحيح، ومنع اختلاطها بمياه الصرف الصحي». وأردف: «لو أن الدولة اللبنانية تلقت إلى منطقة الضنية وتستغل منابع المياه فيها بنحو صحيح، لوفرت على نفسها وعلى مواطنيها الكثير من العناء».

تقرير

أزمة الكهرباء: تصاعد النقمة الشعبية

فراس أبو مصلم

تصاعدت في الأيام القليلة الماضية الاحتجاجات الشعبية على زيادة التقنين الكهربائي نتيجة تراكم أعطال الشبكة، فيما تستمر سيطرة عمال «الكهرباء» (المياومين السابقين) على المركز الرئيسي للمؤسسة والعديد من دوائرها في المناطق وتعطيلها بإقفالها في وجه الموظفين والمواطنين. تتمسك إدارة مؤسسة كهرباء لبنان بإعلانها «رفع مسؤوليتها» عن تداعيات استمرار احتلال مبانيها، بعد عدم الاستجابة لطلباتها المتكررة من النيانة العامة والقوى الأمنية ب«إنهاء الوضع الشاذ» القائم في مراكزها. ترفض الإدارة بإصرار جميع المبادرات التي تطرح «تعاون» المياومين لتمكين المؤسسة من إصلاح أعطال شبكة التوتر العالي التي باتت تسبب معاناة متزايدة لأحياء واسعة من العاصمة بيروت، وتهدد مطارها بانقطاع التيار؛ تقول الإدارة بوضوح: على أي مبادرة لحل الأزمة أن تبدأ باستعادة السيطرة على مركزها الرئيسي ودوائرها. العديد من أهالي مناطق البسطة والنويري والضناوي والمصيطبة ومار الياس والبطيركية ورأس النبع وبشارة الخوري و«الرينغ» وزقاق البلاط، لم يثنهم الوضع الأمني والسياسي المتأزم عن قطع الطرقات ليلتي الجمعة والسبت الفاتحتين، احتجاجاً على انقطاع الكهرباء لساعات طوال، والمعاناة الناتجة من ذلك، والتي يقامها شبه انعدام المولدات الكهربائية في معظم هذه المناطق، حيث استمر قطع الطرقات في بعضها حتى ساعات الفجر الأولى من يوم السبت، الذي شهد بدوره قطع عدد من أبناء باب التبانة في طرابلس لشارع سوريا والأوتوستراد الدولي، احتجاجاً على انقطاع التيار الكهربائي أيضاً.

كذلك شهد منتصف ليل يوم أمس قيام عدد من الشبان بقطع شارع الحمرا الرئيسي بافتراش أرضه، للسبب نفسه. فتح المياومون السابقون يوم أول من أمس البوابة البحرية للمركز الرئيسي لمؤسسة كهرباء لبنان، بهدف تسليم المعدات اللازمة لتصليح عطل محطة الأونيسكو (التي تغذي القسم الأكبر من مدينة بيروت) لفريق من موظفي المؤسسة، وذلك بناء على طلب من رئيس لجنة الأشغال والطاقة والمياه النائب محمد قباني، الذي أرسل مندوباً عنه لموكبة العملية التي لم تحصل، إذ لم يحضر أي فريق من المؤسسة. كانت الأخيرة قد حسمت موقفها بعدم التجاوب مع مبادرات «مجتزأة» لا تسمح بمعاودة العمل طبيعياً في المؤسسة، مجددة دعوتها القوى الأمنية والمراجع القضائية إلى «تطبيق القوانين وإزالة الاحتلال القائم فيها، تأميناً لحسن سير المرفق العام، وتأميناً لتغذية مستقرة بالتيار الكهربائي»، وذلك بحسب بيان أصدرته يوم أمس، قدمت فيه «اعتذارها من المواطنين لعدم تمكنها من خدمتهم بشكل كامل وسليم، في ظل الوضع الشاذ القائم فيها»، مذكرة بقرارها «وضع المبنى المركزي في عهدة القوى الأمنية بجميع محتوياته من أموال عامة وفواتير ومستندات ومواد ومعدات في المخازن»، والذي جعلها بالتالي «غير مسؤولة عن المبنى، لحين إزالة الوضع الشاذ القائم فيها وإعادة الأمور إلى طبيعتها». أكدت المؤسسة في بيانها أن العمل فيها «لا يمكن أن ينتظم من خلال الدخول الانتقائي إلى المبنى المركزي، وبإذن مسبق من أشخاص يقومون باحتلاله، بما يذكر بأيام الحرب البغيضة ونصب الحواجز». وضع البيان مساعي الوساطات لحل الأزمة القائمة أمام خيارات واضحة،

«فإذا أن تفتح جميع الأبواب ويؤمن الدخول والخروج للمواطنين وللمجلس الإدارة ولجميع الموظفين، بكرامتهم وبطريقة طبيعية، ليقيموا بواجباتهم بصورة كاملة وسليمة، أو لا قيمة لدخول مجتزأ وانتقائي لا يحفظ كرامة الموظفين من جهة، ولا يؤدي إلى خدمة المواطنين بصورة سليمة من جهة أخرى». وحذرت المؤسسة من تفاقم تداعيات استمرار الوضع القائم، على صعيد تزايد الأعطال وانخفاض ساعات التغذية بالتيار الكهربائي «أكثر فأكثر إذا لم تعدد المراجع المعنية إلى وضع حد لاحتلال المرفق العام الحيوي». بالمقابل، قال المياومون السابقون في بيان إنهم «يقومون بتصليح كل الأعطال (على شبكتي التوتر المتوسط والمنخفض)، وانهم مستعدون لتصليح خطوط التوتر العالي، علماً أنها ليست من اختصاصهم». تحميل إدارة المؤسسة للمياومين السابقين لمشكلة زيادة تقنين الكهرباء وأعطال الشبكة هو «حجة واهية للهروب من الفشل الذريع والسياسات الخاطئة المتبعة في إدارة القطاع منذ ما يقارب عقداً من الزمن»، بحسب البيان الذي أكد أن «لا علاقة للعمل المياومين بمعامل الإنتاج وعملية التغذية (بالتيار الكهربائي)». ودعا مديرية النقل في المؤسسة لتسليم البضائع اللازمة لتصليح عطل محطة الأونيسكو. بعد فشل وساطته، صرّح قباني يوم أمس بأن «بعض المسؤولين عن الصيانة (أبلغوه) أنهم على استعداد للقيام بالصيانة المطلوبة، لكن مجلس إدارة المؤسسة يمنعهم من ذلك». وفي السياق، يعقد رئيس مجلس الوزراء تمام سلام اجتماعات مع عدد من المعنيين بحل الأزمة، وسط تهديدات بتحركات تصعيدية من قبل نواب وفعاليات الأحياء في بيروت.

عدل

دوام لأهالي المفقودين أمام السرايا

رئاسة مجلس الوزراء منذ عهد الحكومة السابقة؛ لماذا لا يصدر مجلس النواب على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري التي تنام أيضاً في أدرجه منذ عام 2007؟ لماذا لا يسارع المجلس المذكور إلى مناقشة وإقرار مشروع القانون المحال إليه لحل قضية الأشخاص المفقودين والمخفيين قسرياً؟» ختم البيان: «نحن كلجان أهالي المفقودين، أصحاب حق يجب إيصاله (من دون أي انتقاص أو تقبيد أو استثناء) بكلمات شوري الدولة، فقد قررنا الوقوف رمزياً وسلمياً مقابل رئاسة مجلس الوزراء في ما سميناه «دوام أهالي المفقودين»، حتى تنفيذ قرار مجلس شوري الدولة. وبمناسبة هذا اليوم العالمي للمفقود، نتوجه إلى الرأي العام اللبناني بمسؤوليه ومواطنيه، بمؤسساته وأفراد، وكل التواقين إلى سيادة الحق والحقيقة والعدالة لزيارتنا خلال دوامنا كل خميس بدءاً من 18 أيلول 2014 من الساعة 11 حتى الساعة 3 بظ.» (الأخبار)

أكدت رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وداود حلواني، ورئيس لجنة دعم المعتقلين والمختفين اللبنانيين - سوليد غازي عاد، بمناسبة 30 آب، اليوم العالمي للمفقودين، أن هذه المناسبة تطل هذا العام وعمليات الخطف لم تغب عن الساحة اللبنانية، وآخر فصل من فصولها المأسوية هو خطف العسكريين في الجيش وقوى الأمن الداخلي، لدرجة يصح إعلان هذا العام في لبنان كما في معظم دول الجوار ب«عام المفقودين». وأضاف البيان: «كنا ولا نزال، منذ عشرات السنين حتى تاريخه، نطالب أهل النظام في سوريا بالكشف عن مصائر أحبة لنا اقتيدوا إلى سجونهم في زمن وصايته على لبنان. أما اليوم، فنعلن أيضاً تضامناً مع عائلات عشرات آلاف المفقودين في سوريا. ومن أكثر منا ينحس حجم معاناة هؤلاء، ذات المعاناة التي لا تزال تراقق يومياننا منذ نحو أربعة عقود». وسال البيان: «كيف نثق بالدولة، وهي ما زالت تتهرب منذ ما يناهز ستة أشهر، من تنفيذ قرار مجلس شوري الدولة الذي ألزمها بتسليمنا

منتصف شهر آب، الذي يشهد عادة انخفاضاً طبيعياً في موارد مياه الينابيع، دفع كثيراً من المزارعين للاستغناء عن زراعة الخضار نهائياً، وسعيهم لتأمين المياه لري أشجارهم المثمرة فقط، لكونها تتطلب كمية أقل من المياه. لكن بعض المزارعين، الذين زرعو أصناف من الخضار، لجأوا إلى شراء صهاريج مياه لهذه الغاية، ما كبدهم أعباء مالية، لأن سعر كل صهريج يراوح بين 25 و40 ألف ليرة. يقول رئيس بلدية السفيرة حسين هرموش إن هذا «يحصل للمرة الأولى في البلدة منذ سنوات، ما أدى إلى يباس نحو 10 في المئة من بساتينها»، مشيراً إلى وجود أزمة مياه الشرب أيضاً في البلدة، التي سعى من أجل حلها إلى حفر آبار جوفية لمعالجتها، لكن تكلفة تشغيلها المرتفعة جعلته يوقف العمل بها.

إصلاح الخلل في سد بريصا، حتى لا تتكرر أزمة العام المقبل. مدير مصلحة المياه في الضنية ماهر ساعاتي أوضح أنه لا يمكنه الرد على الاتهامات التي وجهت للمصلحة قبل أخذه إذناً مسبقاً من وزارته. إلا أن مصادر مطلعة أوضحت لـ«الأخبار» أن «المسؤولية مشتركة، لأن اختيار النواظير يكون عادة بالتوافق بين المصلحة وفاعليات وأهالي كل بلدة». وأشارت إلى أن «العجز في جباية مستحقات مياه الري يصل إلى أكثر من 300 مليون ليرة سنوياً، وهو يُعوّض من فائض جباية مياه الشرب، ويجعل مصلحة مياه الضنية تعجز عن تأهيل شبكات مياه الري التي تتكبد عليها سنوياً نحو 100 مليون ليرة سنوياً». وأوضحت الأوساط أن «عجز المصلحة مالياً عن استثمار ينابيع إضافية، مثل مياه نبع الزحان الذي تذهب مياهه هدراً، وعدم إنجاز سد بريصا، وندرة الدعم الذي تقدمه لها وزارة الطاقة والمياه لتنفيذ مشاريع في الضنية، وقلة الأمطار هذه السنة، جعل المشكلة تتفاقم على نحو غير مسبق».



كيف نثق بالدولة وهي ما زالت تتهرب



نسخة عن كامل ملف التحقيقات التي أجرتها لجنة الاستقصاء الرسمية عام 2000 بشأن تحديد مصير أبحاثنا؟ وماذا يبقى من الدولة عندما تتمرد على تنفيذ قرار القضاء؟ ولماذا تخطف الدولة ذلك التقرير وتماطل في تسليمه؟ لماذا تتخلف عن إجراء الفحوصات المخبرية اللازمة لأهالي الضحايا من جهة، ولا تقر الاتفاقية المقدمة من قبل البعثة الدولية للصليب الأحمر بهذا الخصوص، والتي تتضمن تقديم المساعدة والخبرة والاختصاص لإجراء ذلك؟ لماذا تنام هذه الاتفاقية في أدرج